السياق ودوره في صنع التأويل النحوي

عيد محمد عبدالله محمود (*)

ملخص

تناول البحث دور السياق والمقاصد في صنع التأويل النحوي، وهَدَفَ البحث إلى إثبات أن السياق نبت لغتنا ، والوقوف على مدى اعتماد النحويين للسياق كآلية في التأويل ولاسيما فيما جاء مخالفا للمطرد من القواعد.

وقد سار البحث في اتجاهين أولها نظري يُبين مفهوم السياق وموقف النحويين من القصد والمعنى من خلال مصنفاتهم ، وثانيهما تطبيقي يرصد بعض النماذج التي تربط السياق بالتأويل عند النحاة.

وقد خلص البحث إلى مايلي :

1- أن النحويين القدماء بنوا قواعدهم على المقاصد والمعاني أكثر من الألفاظ والمباني.

2- أن سيبويه هو مؤسس النظرية السياقية تطبيقا لا تنظيرًا،ويمكن أن نطلق على نحوه النحو السياقي أو المقاصدي.

3- السياق آلية تصنع التأويل، وتضبطه ، وتوجهه الوجهة الصحيحة ،وتساعد على الترجيح بين التأويلات المختلفة،وتكشف التأويل الخطأ من الصواب.

4- تعدد السياق يؤدي إلى تعدد التأويلات وعدم مراعاته يؤدي إلى تأويلات ضعيفة أو بعيدة عن الصواب.

5- اعتماد السياق في التأويل قد يغير من الأحكام النحوية وينقلها من الوجوب إلى الجواز.

ويوصي البحث بإعادة رصد السياق في مصنفات النحاة وبناء نحو يعتمد السياق منهجا ولا يفصل تحليل النص عن الواقع والمحيط الخارجي.

(*) استاذ مساعد بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية – جامعة عجمان

Context and its role in making grammatical interpretation

Eid Mohammed Abdullah Mahmoud

Abstract

The research tackles the role of context and purposes of the interpretation of Elnahaw " grammatical rules " .

The research aimed at proving that the context of producing our Arabic language and studying how the grammar men depend on the context as a means of interpretation , especially, what is odd out the common rules.

The research has ended to the following :

1- The ancient grammatical men built their rules on purposes and meanings more than vocabularies and structures .

2- The context is a mean that makes the interpretation and prefer among the different interpretation . It is also a mean that adjust the interpretation and make difference between the wrong and the right ones.

3- The multiple context leads to the multiple interpretations and the non-observance of the context leads to poor interpretation or far from the right.

4- Depending on the context change some grammatical rules from necessity to possibility.

The research ends to re-assign the context to the grammatical men's literature and a grammatical structure depending on meaning and doesn't separate the grammatical analysis and linguistic from the real language and what relates it.

المقدمة

التأويل ظاهرة تضرب بجذورها في تراث النحو العربي ، فقد مارس النحاة التأويل في كثير من تطبيقاتهم النحوية ولاسيما عندما تتعارض النصوص الفصيحة والقواعد التي استنبطوها،فأصبح التأويل من الأسس المهمة التي قام عليها النحوالعربي.

والتاويل هو " الوسيلة التي لجأ إليها النحاة للتوفيق بين القواعد وبين النصوص المخالفة لها "(أبو المكارم،أصول التفكير النحوي،2006،ص231) أو هو " وسيلة يذللون بها كل صعب لينسجم النص المروي وقواعدهم المقررة " (السامرائي،النحو العربي نقد وبناء ، 1968،ص21) وبالتالي فهو وسيلة مهمة لرد ما شرد عن النظام النحوي إلى داخله.

والناظر فيما صنفه النحويون يجد أن عوامل عدة كان لها دور في صنع التأويل كالعوامل النحوية والسياق والمقاصد والاستقراء الناقص وتعدد روايات الشواهد الشعرية ، وتُعد مراعاة السياق والمقاصد من أكبر الأسباب الداعية إلى التأويل عند النحاة، وذلك أن لهما دورًا كبيرًا فى صنع التأويل وضبطه، وإذا وهَم بعض اللغويين أن نظرية السياق حديثة لا أنساب لها فى تراثنا، فإن هذا البحث يرتكز على نقطتين جوهريتين: الأولى : إثبات أن السياق نبت لغتنا ، والثانية : دور السياق فى صنع التأويل وضبطه.

أولاً مفهوم السياق وأهميته فى الدرس النحوى

السياق كما عرفه ابن دقيق العيد قال : "أما السياق والقرائن فإنها الدالة على مراد المتكلم من كلامه" (ابن دقيق العيد ،إحكام الأحكام ، 1407هـ ،21/2) أو كما عرّفه أحد المحدثين هو "الغرض الذى تتابع الكلام لأجله مدلولاً عليه بلفظ المتكلم، أو حاله ، أو أحوال الكلام أو المتكلم فيه أو السامع"(الشتوي،دلالة السياق،2005،ص27).

أو هو قصد المتكلم من إيراد كلامه.. وهو الظروف والمواقف والأحداث التى ورد فيها النص أو نزل أو قيل بشأنها. (ابن ردة ، دلالة السياق،1418هـ،39/1).

وللسياق أربعة أنواع كما حددها أصحاب النظرية السياقية هى السياق اللغوى وسياق الموقف والسياق العاطفى والسياق الثقافى. (مختار،علم الدلالة،1982،ص99)

والذى يعنينا فى الدرس النحوى السياق اللغوى وسياق الموقف أو الحال.

والسياق اللغوى كما يُعرّفه (أولمان) هو " النظم اللفظى للكلمة وموقعها من ذلك النظم" (أولمان، دور الكلمة في اللغة،1975،ص54)، وهو لا يشمل الكلمات والجمل السابقة واللاحقة للكلمة فحسب بل النص الذى ترد فيه والكتاب المتضمن لذلك النص أيضًا .(السابق ،ص55).

ومن هنا فإن السياق اللغوى يعنى ما يسبق اللفظة من ألفاظ أو جمل وما يتبعها من ألفاظ أو جمل وقد تمتد هذه الألفاظ أو الجمل يمينا ويسارًا حتى يتم

تحديد دلالة اللفظة.

أما سياق الموقف أو الحال فإنه كل ما يحيط باللفظ من ظروف تتصل بالمكان أو المتكلم او المخاطب فى أثناء النطق فتوجهه اتجاهًا دلاليا معينا.(الجنابي،منهج الخليل في دراسة الدلائل القرآنية،1992،ص16) ، أو هو جملة العناصر المكونة للموقف الكلامى ومن هذه العناصر شخصية المتكلم والسامع وثقافتهما وشخصيات من يشهدون الكلام إن وجدوا وعلاقتهم بالموقف هل هى المشاركة أم المشاهدة؟ وكذلك العوامل الطبيعية والظواهر الاجتماعية التى لها علاقة باللغة وبالسلوك اللغوى لمن شارك فى الموقف الكلامى.(السعران ،علم اللغة، ص310 ، 311).

ومن خلال السياق اللغوى والسياق المقامى يمكن القول إن السياق النحوى هو الهيئة التركيبية والحالية للكلام من الناحية الدلالية وما يترتب عليها من بيان المعنى النحوى وتوجيه الكلمة أو التراكيب إعرابيًا.

إن السياق اللغوى بإمكاناته أن يحدث انفتاحًا فى النص عبر وسائل تأويلية يسمح بها النظام النحوى كالتقديم والتأخير والحذف والإضمار ، ويتضامن السياق المقامى مع اللغوى لينقلنا إلى مرحلة أكثر انفتاحًا فيأخذنا إلى دلالات واحتمالات تتوقف زياداتها على فهم المتلقى.

وللسياق دور كبير فى الدرس اللغوى والنحوى ذلك أنه يقف بنا على المعنى ويحدد دلالة الكلمات والتراكيب ويؤدى إلى الوصول إلى الفهم الصحيح للنص وكذلك الفهم الخاطئ وما يترتب عليه من التوجيه الإعرابى للكملة او التركيب.

ويُعد قصد المتكلم عنصرًا رئيسيًا فى عملية الاتصال وإنتاج المنطوق وركنا من أركان عملية الفهم والإفهام وعليه يُبنى نحو الكلام ولغة الحديث كما أنه من معايير التوجيه النحوى لما بين المعانى النحوية والدلالات التركيبية من تلازم غير منفصل، ذلك أن من أنماط التعبير لو أُخذ على ظاهره دون مراعاة قصد المتكلم ودون مراعاة السياق لأصبح غير مقبول، بل قد توصف هذه الأنماط بانها استعمالات انحرفت أو عدلت عن المعيارية.(رياض،دقائق البحث النحوي، 2010، ص11، 34) .

ويؤكد الدكتور أحمد كشك أن قصد المتكلم عنصر رئيسى من عناصر قيم النحو العربى أو ما يسميه نحو الكلام حيث يقول:" إن فى قيم النحو العربى إمكانات سياقية مسرحية لا تفهم حق الفهم إلا من خلال الكلام" (كشك ،اللغة والكلام،1995،ص15)

ثم ذكر نماذج لهذه القيم منها ما هو مبنى على قصد المتكلم.

ثانيا: موقف قدماء النحويين من السياق

إن كانت نظرية السياق تُعد أساسًا يعتمد فى تحليل المعنى عند المحدثين وتعد من الكشوف الحديثة فى الغرب فلابد أن نقرر حقيقة واضحة هى أن فكرة السياق متغلغلة فى الفكر اللغوى العربى تضرب بجذورها فى التراث العربى، ذلك

أن علماء العربية قد انتبهوا منذ نشأة علوم اللغة والبلاغة والنحو إلى السياق اللغوى والسياق الحالى أو المقامى.

وما ذهب إليه الدكتور تمام حسان أن الدراسات اللغوية عند العرب انصبت على دراسة المبنى ولم تقصد المعنى إلا على استحياء (حسان،اللغة العربية معناها ومبناها،ص12). كلام فيه نظر، ذلك أن علماء العربية قد أحاطوا بنظرية السياق وأدواتها ولهم فيها جهد كبير غير أن كل ما فى الأمر أن هذا الجهد المبثوث فى مصنفاتهم انصب على الجانب التطبيقى ولم يصاحبه تنظير.

وقد قامت طائفة من الباحثين المحدثين بالكشف عن فكرة السياق عند القدماء وإزاحة الستار عنها ومن هذه الدراسات: (نظرية السياق بين القدماء والمحدثين) للدكتور عبد النعيم عبد السلام خليل و(دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث) للدكتور عبد الفتاح عبد العليم و(نظرية المقاصد عند الإمام محمد الطاهر ابن عاشور) للدكتور إسماعيل الحسينى و (أثر السياق فى توجيه المعنى فى تفسير التحرير والتنوير) للدكتور إبراهيم إبراهيم سيد، و (النحو والدلالة) للدكتور محمد حماسة و(أثر سيـــاق الكلام فى العلاقات النحوية عند سيبويه) للدكتور سارة عبد الله الخالدى و(أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية) للدكتور محمد سالم صالح.

ولعل ما يؤكد اهتمام النحاة بالمعنى ما صنعه ابن جنى حين بوب بابًا يقول فيه: "باب فى الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفال المعانى"(ابن جني،الخصائص،1،215/1983) بل يذهب ابن جنى إلى أن العرب قد تفسد الصناعة لأجل المعنى.(ابن جني، المحتسب،1994، 211/2)

وإذا كان الاحتكام إلى المعنى دون الصناعة فلأن " مقصود المتكلم واحد لا يختلف أما وجوه الإعراب فتحتمل معانى متعددة وهو عمل النحوى ولا ينبغى أن نلزم القائل بأن يقصد ما يريده النحوى".(أبو عبد الله ، المعنى والإعراب،1982،ص313)

ومن المحدثين من يدافع عن هذه الحقيقة قائلا "إنهم – أى النحاة– لم يقتصروا على النظر فى بنية النص اللغوى كما لو كان شكلا منعزلا عن العوامل الخارجية التى تلفه وتحيط به ، وإنما أخذوا مادتهم اللغوية على ما يبدو من معالجتهم لها على أنها ضرب من النشاط الإنسانى الذى يتفاعل ومحيطه وظروفه كما فطنوا إلى أن الكلام له وظيفة ومعنى فى عملية التواصل الاجتماعى وأن هذه الوظيفة وذاك المعنى لهما ارتباط وثيق بسياق الحال أو المقام وما فيه من شخوص وأحداث، وقد ظهر هذا كله فى دراساتهم وإن لم ينصوا عليه".(بشر،علم اللغة الاجتماعي،1994ـــص66)

ويتجلى للناظر – حتى غير المدقق– فى دراسات النحاة وتحليلاتهم العناية الكبيرة بالمعطيات السياقية، والتى تمكنوا بفضلها من وضع الكثير من الضوابط وتجريد الكثير من قواعد التوجيه النحوى كقولهم: " مراعاة المعانى أولى" (العكبري،إعراب القراءات الشواذ،1417هـــ،88/1) وقولهم: "لا يعدل عن الأصل إلى غير الأصل لغير معنى"(ابن الربيع،البسيط في شرح جمل الزجاجي،1407هـــ

،ص1003) وقولهم : "لا سبيل إلى معرفة الإعراب إلا بعد معرفة المعنى".(السمين ،الدر المصون،229/2)

لقد أدرك النحاة فى أثناء التقعيد النحوى أن عناصر سياق الجملة لا تكفى لاستخلاص القواعد، لأنهم لاحظوا أن القضايا السياقية الأخرى تسهم فى تحديد معنى الجملة أحيانًا، وفى معانى عناصر التركيب، لذلك أخذوها فى الحسبان ، فتناولوا مجموع الأمور التى تسهم فى تشكيل المعنى وأدخلوها فى صميم القواعد كلما دعت الحاجة إليها، فقد راعوا قضايا المقام فقالوا مثلا يحذف المبتدأ لدلالة المقام ،كأن ترى شخصًا ما اسمه عبد الله، فتقول : عبد الله وربى، وتقدير الكلام: هذا عبد الله، لكنك حذفت المبتدأ لدلالة المقام.(ينظر:سيبويه، الكتاب ،1988، 130/2)

إن لسيبويه شأنًا مع السياق قد لا نجده عند غيره، ذلك أنه بنى تحليلاته وقواعده التى استنبطها على السياق والمقاصد، وإذا كان كتاب سيبويه كتابًا فى النحو، لكنه ليس النحو بوصفه "مجموعة القواعد التى تمكن من اتبعها من النطق على نحو صحيح"(الخالدي،أثرسياق الكلام في العلاقات النحوية عند سيبويه،2006ص75) ، إنما يدخل نحوه فى مجال الإبداع، وهو نحو يمكن أن نطلق عليه النحو السياقى أو النحو المقاصدى.

إن سيبويه لم يفصل اللغة عن واقعها ومحيطها الخارجين، ولم يدرسها بعيدًا عن أحوال متكلميها، وهذا ما جعل تحليله ذا بعد اجتماعى واضح، ذلك أنه وسع دائرة بحثه اللغوى لتشمل الميادين النفسية والاجتماعية والفلسفية الأمر الذى لم ينتبه له الدرس اللغوى الغربى إلا فى بدايات القرن العشرين.

إن الناظر فى كتاب سيبويه يجده ممتلئًا بالتراكيب المحللة بناء على فهم المخاطب ومقصد المتكلم، وعلى ما يحيط بالكلام من أحوال وملابسات لحظة التكلم، ومن ذلك مثلا إجازته حذف بعض العناصر اللغوية أو الاستغناء عنها بناء على تلك المعطيات السياقية كقوله : " لو رأيت ناسًا ينظرون إلى الهلال، وأنت منهم بعيد ، فكبَّـروا ، لقلت : الهلال وربِّ الكعبة، اى أبصروا الهلال" (سيبويه 257/1) فحذف الفعل لدلالة المقام ولولا هذا المقام لكان الكلام مبهمًا.

ومن ذلك أيضًا إجازته حذف الكاف من اسم الفعل (رويدك) بناء على علم المخاطب أنه لا يعنى غيره (السابق 244/1)، ذلك لأن الكاف تلحق (رويدًا) لتخصيص مخاطب وسط جماعة وذلك لمخافة اللبس " فإذا كنت تستمهل رجلا على حدته رأيته يعالج شيئًا ، قلت له: رويدًا ، أما إذا كنت تستمهل رجلا فى جماعة قلت له : رويدك" .(الموسى ،نظرية النحو العربي،1980،ص95)

لقد اتخذ سيبويه من السياقين اللغوى والمقامى أداة ومقياسًا للحكم على التركيب بالصواب أو الخطأ، لذلك نجده يحكم على التركيب الواحد بالصواب مرة، وبالخطأ مرة أخرى لاختلاف المقام، ومن ذلك قوله :" وذلك أن رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبد الله منطلقا، وهو زيدٌ منطلقــا كان محالا ، لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق ، ولم يقل هو

ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية، لأن هو وأنا علامتان لمضمر، وإنما يضمر إذا عَلم أنك قد عرفت من يعنى ، إلا أن رجلاً لو كان خلف حائط أو في موضع تجهله فيه فقلت: من أنت ؟ فقال : أنا عبد الله منطلقا في حاجتك كان حسنًا "(سيبويه،80/2، 81) ، وهكذا سوغت قرينة المقام قبول الكلام ، وإلا لو غاب المقام لكان مرفوضا محلا ولحكم عليه المتلقي بالخطأ.

إن اتساع سيبويه في التحليل قد هداه إلى "استكناه البنية الجوانية للتركيب النحوى ورَسْم خطوط هادية في تعلم العربية تعلمًا يضع كل تركيب موضعه ويعرف لكل مقال مقامه"(الموسى، ص88)

وقد نهج المبرد (ت 285هـ) صنيع سيبويه في اعتماد النظرية السياقية منهجًا في التحليل ،ومثال ذلك عنده ، قوله في حديثه عن المبتدأ " ولو قلت على كلام متقدم عبد الله أو منطلق أو صاحبك أو ما أشبه هذا لجاز أن تضمر الابتداء إذا تقدم من ذكره ما يفهمه السامع، فمن ذلك أن ترى الجماعة يتوقعون الهلال،فقال قائل منهم: الهلال والله،أي : هذا الهلال، وكذلك لو كنت منتظرًا رجلاً لقلت : زيد، جاز على ما وصفت لك " (المبرد، المقتضب،1994،ص129/4).

وأما ابن جني فالناظر في كتابه الخصائص يدرك أنه كان رائدًا في مجال التحليل السياقي في عصره ، لولا أن تحليلاته السياقية جاءت متفرقة شأنه شأن غيره من القدماء ، ومما يؤكد ذلك دفاعه عن العرب في عنايتها بالمعنى في قوله: " باب في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفال المعاني"(ابن جني،الخصائص،215/1).

ونستطيع أن ندرك عناية ابن الجني بالسياق من خلال تعليقاته البديعية على ما يذكره من شواهد شعرية ، ومن ذلك ما ذكره تعليقا على بيت من الشعر لنعيم بن الحارث بن يزيد :

تقول وصكت وجهها بيمينها أبعلى هذا بالرحى المتقاعس

يقول ابن جني : "فلو قال الشاعر حاكيا عنها : (أبعلى هذا بالرحى المتقاعس) من غير أن يذكر صك الوجه لأعلمنا بذلك أنها كانت متعجبة منكرة، ولكنه لما حكى الحال فقال : (وصكت وجهها) عُلم بذلك قوة إنكارها وتعاظم الصورة لها، هذا مع انك سامع لحكاية الحال غير مشاهد لها ، ولو شاهدتها ، لكنت بها أعرف ولعظم الحال في نفس تلك المرأة أبين ، وقد قيل :" ليس المخبر كالمعاين" ولو لم ينقل إلينا هذا الشاعر حال هذه المرأة بقوله : (وصكت وجهها) لم تعرف حقيقة تعاظم الأمر لها " (السابق،245/1).

إن هذا التعليق البديع يشير إلى مدى عناية ابن جني بسياق المقام ، وكذا هو في تعليقاته على الشواهد ،يبدو منها التحليل على معطيات السياق اللغوى والسياق المقامى.

وأما الإمام عبد القاهر الجرجاني والذى كان شافعي المذهب أشعرى الأصول أى يؤمن بفكرة القصد، فقد استطاع أن يقفز بالنحو قفزة رائعة، وذلك بكثرة تتبعه واستقرائه لكتاب سيبويه وكذلك تتبعه لفكر أستاذه ابن جنى فأنتج نظريته البديعة نظرية النظم، هذه النظرية التى يمكن أن نعتبرها أقرب ما تكون

إلى نظرية السياق ذلك أنه بناها على قضية السياق فهو يقول : " وما النظم إلا توخى معانى النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين الكلم" (الجرجاني،دلائل الإعجاز2004،ص525) وهو يذهب إلى أن المعنى أهم من اللفظ ،ذلك أن الألفاظ خدم المعانى ، وأن "من نصر اللفظ على المعنى كان كمن أزال الشئ عن جهته وأحاله عن طبيعته".(الجرجاني، أسرار البلاغة،ص8) كذلك فإن نظريته قد قامت على أركان كان أهمها المتكلم ومقاصده وأغراضه وهذا الركن يكشف عن مدى عنايته بالسياق.

ويذهب ابن هشام الأنصارى (ت 5761) إلى ضرورة تحرى السياق عند الإعراب وإلا قد يؤدى ذلك إلى فساد الإعراب ويذكر أمثله لذلك يقول قبل إيرادها: "وها أنا مورد بعون الله أمثلة متى بنى فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر فى موجب المعنى حصل الفساد، وبعض هذه الأمثلة وقع للمعربين فيها وهم بهذا السبب"(ابن هشام، مغني اللبيب،2002 ، ص14/6)

ويؤكد السيوطى (ت 911هـ) على قصد المتكلم فى النحو بقوله :" بل أكثر مسائل النحو مبنية على القصد".(السيوطي،الأشباه والنظائر 1،85/1997)

وبعد أن طوفنا سريعًا بموقف علماء النحو من السياق يمكن القول إن النحاة قد بنوا قواعدهم على المقاصد والمعانى أكثر من الألفاظ والمبانى ،وأنهم كانوا " أول من تفطن إلى عناصر الدلالة، وأول من تبلور على أيديهم تبعًا لذلك مصطلح السياق كدليل إضافى يُعين اللغة على الأداء وضابط يتحكم فى عناصر الملفوظ"(بلحبيب ،أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى ،1999،ص9)

كذلك يمكن القول إن سيبويه هو مؤسس النظرية السياقية تطبيقا لا تنظيرًا غير أن النحاة المتأخرين من بعده- إلا قليلا منهم- لم يستثمروا ويطوروا ما تركه سيبويه فى هذا الجانب، فاتجهوا بالدرس النحوى إلى الجانب التحليلى لا التركيبى، وهذا الاتجاه المخالف لنهج سيبويه هو ما جعل عبد القاهر الجرجانى يثور على النحويين ويدعوهم للعودة إلى ربط الكلام بمقام استعماله (دلائل الإعجاز،ص8) كما فعل سيبويه.

إن من أراد أن يرصد آليات وأصول النظرية السياقية عند العرب فليرصدها عند الخليل بن أحمد من خلال آرائه النحوية وتحليلاته المبثوثه فى الكتاب لسيبويه، وليرصدها عند سيبويه ومن تبعه من النحاة أمثال المبرد وابن جنى والجرجانى وابن هشام، كذلك يمكن رصد هذه النظرية عند المفسرين النحاة فهى أوضح ما تكون عند هؤلاء لأنهم الأقرب إلى المعنى.

ثالثا: دور السياق فى صنع التأويل

وبعد أن طوفنا فى الجانب النظرى للسياق عند النحويين العرب ننتقل إلى الجانب التطبيقى وهو مهمة هذا المبحث فى بيان دور السياق فى التأويل النحوى، وذلك أن السياق آلية تصنع التأويل وتضبطه توجهه الوجهة الصحيحة وتكشف التاويل الخطأ من التأويل الصواب كما يُعتمد عليها فى الترجيح بين التأويلات المختلفة وسيتضح ذلك من خلال النماذج التى يتم عرضها .

(1) يؤدى السياق إلى التأويل وذلك لتبرير توجيه لفظة إعرابيًا كما فى قول الشاعر:

إذا تغنَّى الحمام الورْقُ هيَّجنى ولو تغــرَّبتُ عنها أمَّ عمار

قال الخليل بن أحمد :"لما قال (هيجنى)عُرف أنه قد كان ثُمَّ تذكُّرٌ لتذكرة الحمام وتهْييجه ، فألقى ذلك الذي قد عُرف منه على أم عمار ، كانه قال : هيجنى فذكرنى أم عمار"(سيبويه ،286/1).

هنا تدخل السياق ليجعل (أم عمار) منصوبة عبر وسيلة تأويلية هى التقدير فكان النصب على تقدير فعل محذوف دل عليه سياق الموقف هو (ذكرنى) أو أن النصب كان عبر وسيلة تأويلية أخرى هى التضمين وذلك بتضمين الفعل (هيجنى) معنى(ذكرنى) وهو ما ذهب إليه الإمام الشاطبى (إبراز المعاني،2002،ص479).

وقد يُستعان بالسياق اللغوى لتبرير توجيه إعراب لفظة جاءت على غير الظاهر عبر وسيلة الحذف. ومن ذلك قول عدي بن زيد :

أكل امرئ تحسبين امرأ ونارٍ توقد بالليل نارا

حيث أعربت كلمة (نار) مضافا إليه ، وذلك بالتأويل بالحذف بتقدير كلمة (كل) قبلها اعتمادًا على السياق اللغوى وذلك " لذكرك إياه فى أول الكلام ولقلة التباسه على المخاطب" (سيبويه 66/1) ،وهذا من باب حذف المضاف وبقاء المضاف إليه مجرورًا لتقدم ذكره.

(2) إن تعدد السياق والمقاصد يؤدى إلى تعدد فى التأويل وذلك باختلاف تقدير المحذوف، والعكس صواب فتعدد التأويلات يولد تعددًا فى المعانى.

ومن ذلك قوله تعالى : " ويقولون طاعة فإذا برزوا من عندك بيت طائفة منهم غير الذى تقول "(سورة النساء ،الآية 81).

قُرئت كلمة (طاعة) بالرفع والنصب وفيهما تأويلات (ينظر:البحر المحيط 317/3) على النحو التالى :

1- إذا كانت الطاعة هى المقصودة وأنها صدرت من القائلين فتكون (طاعة) مبتدأ ويكون التأويل (منا طاعة).

2- وإذا كان أمر الرسول – صلى الله عليه وسلم – هو المقصود وليس الطاعة فإن (طاعة) تكون خبرًا ويكون التأويل :(أمرك طاعة).

3- وأما على قراءة النصب فإن التأويل يكون : (نطيع طاعة")

وهكذا فإن المعانى التى يفهمها المتلقى تؤدى إلى اختلاف التأويل يقول ابن الأثير: " والمعنى المعدول عن ظاهره إلى التأويل يقع فيه الخلاف إذ باب التأويل غيرمحصور والعلماء متفاوتون فى هذا ، فإنه قد يأخذ بعضهم وجهًا ضعيفا من التأويل فيكسوه بعبارته قوة تميزه عن غيره من الوجوه القوية" (ابن الأثير،المثل الثائر،ص63/1)

(3) ولما كان السياق المقامى من أهم ركائز المعنى فإن غيابه أو غياب أحد عناصره قد يؤدى إلى غموض الكلام وبالتالى يؤدى إلى التعدد فى التأويل والتحليل وقد يُبنى هذا التأويل على تخيل المتلقى لذلك السياق، ومن ذلك عبارة

"كذبَ عليك الحج" التى غاب فيها المقام فاختلف فى تأويلها ، فالزمخشرى يورد رأيًا لابن السراج مقتضاه أنه تخيل مقامًا وهو وجود ثلاثة أشخاص جرى بينهم حوار حيث أراد شخص الحج فسأل شخصًا ما عنه فذم هذا الشخص له الحج أو قال له : ليس عليك حج ، فقال الثالث: (كذبَ) يريد من يذم الحج ، ثم توجه إلى الراغب في الحج فقال له : (عليك الحج)، وبذلك جعل ابن السراج العبارة عبارتين الأولى من فعل وفاعل يعود على من ذم الحج، والثانية أسلوب إغراء من اسم الفعل (عليك) ومفعول به لإغراء من أراد الحج. (الزمخشري، الفائق ،1993،ص251/2 ،252).

وأما الزمخشرى فيذهب إلى تأويل آخر للعبارة لا يفترض فيه مقامًا وهو أن (كذب) حملت معنى الترغيب ، فالعرب تقول: كذبته نفسه إذا أمنته بالأمانى ، وخيلت إليه من الآمال ما لا يكاد يكون ، لذلك فمعنى (كذب) هو ليرغبك ويكون فاعل (كذب) ضميرًا يعود على الحج، و(عليك الحج) أسلوب إغراء.(السابق ،252/2)

(4) وقد يؤدى غياب السياق إلى تخيله ، ويُبنى على هذا التخيل تأويلٌ ، وذلك لتبرير توجيها إعرابيا جاء فى شاهد فصيح لكنه خالف القواعد المطردة عند النحاة. ومن ذلك قول الطرماح :

يا دارُ أقوت بعد أصرامها عامًا وما يعنيك من عامها

ظاهر البيت ينبئ بمخالفة نحوية فى كلمة (دار) التى جاءت مبنية على الضم وحقها أن تكون منصوبة ؛ لأنها نكرة مقصودة موصوفة، لكن سيبويه يثبت أن الشاعر لم يُخطئ ويعلل لهذه المخالفة قائلاً : "فإنما ترك التنوين فيه، لأنه لم يجعل (أقوت) من صفة الدار، ولكنه قال : (يا دارُ) ثم أقبل بعد يحدث عن شأنها، فكأنه لما قال : (يا دارُ) أقبل على إنسان فقال : أقوت وتغيرت، وكأنه لما ناداها قال : إنها أقوت يا فلان ، وإنما أردت بهذا أن تعلم أن (أقوت) ليست بصفة" (سيبويه 201/2)

إن سيبويه تأول البيت ليثبت أن جملة (أقوت) جملة استئنافية وليست نعتا معتمدًا على سياق موقفٍ أعمل فيه عقله ، ويكشف عن وجود فاصل بين كلمة (دار) وما بعدها لكنه حُذف ، وهو النداء (يا فلان) ، وقد أجبر السياق المتخيَّل هذا الحذف فوضح معنى البيت وزال الإشكال النحوى الذى قد يلتبس على المتلقى إذا عُزل البيت عن السياق.

ومن ذلك أيضًا قول عمرو بن قنعاس:

ألا يا بيتُ بالعلياء بيت ولولا حب أهلك ما أتيتُ

تأويل سيبويه البيت لتبرير رفع (بيت) بأن ما جاء بعدها ليس نعتـًا قال "فإنه لم يجعل (بالعلياء) وصفا، ولكنه قال: (بالعلياء لى بيت) وإنما تركته لك أيها البيت لحب أهله" (سيبويه202/2).

وعلّق ابن جنى على هذا البيت بقوله : " نادى البيت ثم أقبل على صاحبه ، فقال له : اعلم أن بالعلياء بيتـًا، ثم عاد إلى خطاب البيت فقال: ولولا حب أهلك

ما أتيت. "(ابن جني،الخاطريات،1996،ص120)

والذى جعل سيبويه يلجأ إلى التأويل بالاستئناف، ويحكم على أن ما بعد كلمتى (دار) و (بيت) فى البيتين السابقين ليس نعتـًا ، هو أن الكلمتين جاءتا مرفوعتين ، ولا بد للمرفوع أن يكون مقصودًا أى معرفة وذلك استنادًا على قول أستاذه الخليل بن أحمد :" أن كل اسم فى النداء مرفوع معرفة" (سيبويه197/2).

(5) وقد يدفع السياق إلى التأويل بالاستئناف والحذف لتبرير وجهًا إعرابيا أو قراءة قرآنية.

ومن ذلك قراءة عبد الله بن زيد " واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحامُ " (سورة النساء،الآية 1) برفع (الأرحام).

يقول ابن جنى :" ينبغى أن يكون رفعه على الابتداء وخبره محذوف أى : والأرحام مما يجب أن تتقوه ، وأن تحتاطوا لأنفسكم فيه ، وحَسُن رفعه لأنه أوكد فى معناه... ولما كانت الأرحام مما يُعنى به ويقوى الأمر فى مراعاته جاءت بلفظ المبتدأ الذى هو أقوى من المفعول.... وإذا نُصبت الأرحام أو جُرت فهى فضلة، والفضلة متعرضة للحذف... وأن الخبر حُذف بعد العلم به..... وكلما قويت الدلالة على المحذوف كان حذفه أسوغ" (المحتسب 179/1).

إن كلام ابن جنى يشير إلى مدى عنايته بالسياق، واعتماده الدلالة السياقية المستوحاة من التركيب واستثمارها للتأكيد على المعنى الذى توجهنا إليه القراءة الشاذة ، وهذه الدلالة السياقية هى التى دفعت إلى القول بالاستئناف والحذف اللذين هما مظهران تأويليان ، إذ إن المخالفة الإعرابية برفع (الأرحام) تؤكد على أن ثمة أمرًا يجب الانتباه إليه ،وهو أن قطع الأرحام من أعظم الأمور عند الله تعالى ومن أعظم ما يُسأل عنه العبد.

وكذا ابن جنى فى غير هذه الآية يعتمد على السياق والتأويل فى توجيهه للقراءات الشاذة ومن ذلك أيضًا تبريره لرفع كلمة (أرجلكم) في قراءة الحسن البصري والأعمش في قوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين"(سورة المائدة، الآية 6).

قال ابن جنى : (ينبغى أن يكون رفعه بالابتداء، والخبر محذوف دلّ عليه ما تقدمه من قوله سبحانه :" إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم " أى: وأرجلكم واجب غسلها أو مفروض غسلها أو مغسولة كغيرها ، وكأنه بالرفع أؤكد معنى ؛ وذلك لأنه يستأنف فيرفعه على الابتداء فيصير صاحبَ الجملة، وإذا نصب أو جرّ عطفه على ما قبله ، فصار لحقا وتبعا فاعرفه"(المحتسب 208/1).

(6) إن الاكتفاء فى التحليل النحوى للجمل أو الكلمات على معطيات النظام النحوى وقوانينه المحددة وإهمال مراعاة السياق وقصد المتكلم أو الاكتفاء ببعض عناصر السياق دون بعض من شأنه أن يؤدى إلى إطلاق أحكام بعيدة عن الصواب أو تأويل ضعيف أو بعيد.

ومن ذلك تعليق النحاة على رفع كلم (كل) فى قول أبى النجم العجلى:

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبًـا كلـُّـه لم أصنع

(1) ذهب بعض النحاة إلى أن رفع الشاعر لكلمة (كل) يُعد خطأ أو قبيحًا أو ضعيفًا، وأن الصواب هو النصب، وذلك لعدم وجود ضمير يربط الخبر مع المبتدأ، ويقطع صلة الفعل بالاسم المتقدم.

وصف سيبويه رفع كلمة (كل) فى البيت بالضعف قال : " فهذا ضعيف ،وهو بمنزلته فى غير الشعر ؛ لأن النصب لا يكسر البيت، ولا يخل به ترك إظهار الهاء وكانه قال : كله غير مصنوع" (سيبويه 85/1)، وتابعه السيرافى فى شرحه مبينا أن قول سيبويه يعنى أنه قبيح قال :" وإظهار الهاء قبيح، ومع قبحه هو جائز".(شرح كتاب سيبويه2008، ص380/1)

وعقب الإمام تاج الدين السبكى على كلام سيبويه بقوله :" وهو يقتضى أنه لا فرق بين الرفع والنصب فى أن المعنى : كله غير مصنوع ، وذلك يقتضى أن النصب أيضًا يفيد العموم، وأنه لم يصنع شيئًا منه، لما تقرر من دلالة العموم".(السبكي،أحكام (كل)وما عليه تدل،1406هـ ، ص130، 131).

وأنكر المبرد رواية الرفع ، وذهب إلى أن النصب هو الرواية الصحيحة ، ولم يجز غيرها .(البغدادي ، شرح أبيات المغني ، 1993، ص242/4) وعلق ابن جنى على البيت قائلا: "أفلا تراه دخل تحت ضرورة الرفع ، ولو نصب لحفظ الوزن، وحمى جانب الإعراب من الضعف" (الخصائص،61/3) ،ولكنه يرى أن هذا شائع عند العرب . ذلك أن "العرب قد تلزم الضرورة الشعرية فى حال السعة أنسًا بها واعتيادا لها ، وإعدادًا لها عند وقت الحاجة إليها ".(السابق303/3).

(2) واعترض آخرون على ما عابه بعض النحويين على الشاعر ، وذهبوا إلى أن الصواب ما فعله فى رفعه لكلمة (كل) فى البيت ، ذلك أن مراد الشاعر لم يتحقق إلا بالرفع ، حيث إنه أراد أن ينفى عنه كل ما عابته عليه (أم الخيار) من الصلع والشيب وكبر السن ، ورواية النصب لا تُحقق ذلك .

قال الإمام الجرجانى : " قد حمله الجميع على أنه أدخل نفسه من رفع (كل) فى شئ إنما يجوز عند الضرورة من غير أن كانت به ضرورة ، قالوا: لأنه ليس فى نصب (كل) ما يكسر له وزنا أو يمنعه من معنى أراده. وإذا تأملت وجدته لم يرتكبه، ولم يحمل نفسه عليه إلا لحاجة إلى ذلك، وإلا لأنه رأى النصب يمنعه ما يريد ، وذاك أنه أراد أنها تدعى عليه ذنبا لم يصنع منه شيئـًا البتة لا قليلا ولا كثيرًا ولا بعضا ولا كلًا ، والنصب يمنع من هذا المعنى، ويقتضى أن يكون قد أتى من الذنب الذى ادعته بعضه" (دلائل الإعجاز، 278)

ويؤكد ذلك الإمام ابن القيم الجوزيه بقوله : " أنشده – أى سيبويه – برفع (كل) واستقبحه لحذف الضمير العائد من الخبر وغير سيبويه يمنعه مطلقا، وينشد البيت منصوبًا فيقول : (كلّه لم أصنع) ،والصواب إنشاده بالرفع محافظة على النص العام الذى أراده الشاعر وتمَدح به عند أم الخيار، ولو كان منصوبًا لم يحصل له مقصوده من التمدح" (ابن القيم ، بدائع الفوائد،374/1).

وإلى هذا ذهب البغدادى بقوله :" ورواية الرفع عند علماء البيان هى الجيدة فإنها تفيد عموم السلب ، ورواية النصب ساقطة عند الاعتبار بل لا تصح

فإنها تفيد سلب العموم ،وهو خلاف المقصود" (البغدادي، الخزانة،1993،ص 361/1).

وهذا ما ذهب إليه أيضًا ابن هشام الأنصارى (ينظر:مغني اللبيب118/3) ،والرمانى (ينظر: شرح كتاب سيبويه ، 1415،ص288/1)، والقزوينى (ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة ، 2003،ص64).

وأرى أن رواية الرفع هى الصواب فى هذا المقام ، ذلك أن الشاعر فصيح ، وليس هناك ضرورة شعرية اضطرته للتحول من النصب إلى الرفع، وإنما تحقيق مقصد أراده، وهو نفى كل ما عابته عليه (أم الخيار) من عيوب كبر السن، ولو كان النصب يتساوى مع الرفع فى تحقيق المعنى كما زعم الإمام السبكى، ما عدل الشاعر عنه إلى الرفع مع فصاحته، فالرفع أفاد عموم النفى والنصب خالف ما أراد إثباته.

وليس عدول الشعراء عن القواعد التى رسمها النحاة دلالة على خطأ الشاعر أو جهله بالقواعد ، بل هو دلالة على امتلاك الشاعر لأعنة اللغة، ذلك أن " الأعرابى إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه إليه أحد قبله"(ابن جني، الخصائص،25/2) ، ذلك أن القواعد التى استنبطها النحاة لا يمكن أن تحيط باللغة لأنهم بنوها على استقراء ناقص.

إن كلام ابن جنى فى تعليقه على البيت بأن الشاعر أدخل نفسه فى باب الضرورة الشعرية بلا داع كلام فيه نظر، لأن ما قام به الشاعر ليس ضرورة شعرية، بل هو ضرورة أخرى يمكن أن نسميها الضرورة السياقية أو الحالية او الضرورة العلمية ، وهناك فرق بين الضرورتين فكلتاهما خروج على القواعد المطردة ؛ لكن الضرورة الشعرية تكون لأجل العروض أو الجمال الشعرى ،أما الضرورة السياقية أو العلمية فلأجل إثبات حقيقة لا تتحقق إلا بهذا الخروج.

لذلك لا أتفق مع قول ابن جنى بأن الشاعر قد يلزم الضرورة فى حال السعة (السابق، 303/3).

وهذا ما أراد البغدادى أن يثبته بقوله : "قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر : واحدة يلزم فيها ضرورة ، إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال، ولا شك أنهم فى هذا الحال يرجعون إلى الضرورة ، لأن اعتناءهم بالمعانى أشد من اعتنائهم بالألفاظ ، وإذا ظهر لنا فى موضع أن مالا ضرورة فيه يصلح هنالك ، فمن أين يُعلم أنه مطابق لمقتضى الحال" (البغدادي، الخزانة ، 34/1).

إن الإمام الجرجانى أراد أن يثبت فى اعتراضه على النحاة الذين نقدوا الشاعر في رفعه لكلمة (كل)، أن قواعد النظام النحوى لا يمكن أن تفى بالتحليل الصائب للجمل وإعرابها بل لابد من مراعاة مقاصد المتكلمين، وما يرتبط بالكلام من ظروف وأحوال ، وأنه إذا كان النحاة قد حاولوا حصر أبنية الكلام ورسم القواعد فإن هذه الحدود والقواعد هى نظام مغلق محدود لابد أن يوازيه الإلمام بالمعانى التعبيرية التى يقصدها المتكلم.

إن تحليلات النحاة السابقة لجملة (كله لم أصنع) يتجلى فيها أن مراعاة السياق ومقاصد المتكلمين له دور كبير فى التأويل الصحيح وأن التأويل قد يسير

فى جانب الصواب أو الضعف أو الخطأ بقدر مراعاة الكلام فى نظامه المفتوح وما يتعلق من ظروف وأحوال وكذلك مراعاة ما رسمه لنا النحاة من قواعد.

ومن النماذج التى تدل أيضًا على خطأ التأويل أو ضعفه لعدم مراعاة السياق . تحليل موقع جملة "يقولون" فى قوله تعالى: "وإذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول ترى أعينهم تفيض من الدمع مما عرفوا من الحق يقولون ربنا آمنا فاكتبنا مع الشاهدين" (سورة المائدة،الآية :83).

ذهب أبو البقاء العكبرى –رحمه الله– إلى أن جملة (يقولون) فى موضع حال من فاعل (عرفوا) (العكبري ،التبيان،455/1)، ومعنى هذا التأويل انهم عرفوا الحق فى حال قولهم فقط ، ولكن هذا التأويل يصبح بعيدًا إذا عُرض على السياق ،ولذلك اعترض عليه أبو حيان رابطـًا الجملة بالسياق، فذهب إلى تأويل آخر وهو حمل الجملة على الاستئناف، وذلك فى قوله : "ولا جائز أن يكون حالاً من ضمير الفاعل فى (عرفوا) لأنها تكون قيدًا فى العرفان، وهم قد عرفوا الحق فى هذه الحال وفى غيرها، فالأولى أن تكون مستأنفة، أخبر الله تعالى عنهم بأنهم التبسوا بهذا القول،والمعنى أنهم عرفوا الحق بقلوبهم، ونطقت به وأقرت ألسنتهم".(أبوحيان ،البحر المحيط،8/4).

ويمكن القول إن تأويلات ووجوهًا إعرابية كثيرة اجتهد فيها النحاة قد جانبت الصواب لاستنادها على الجهد العقلى وما يُلم به من القواعد التى استنبطها النحاة وحسب دون النظر إلى الجانب السياقى، ولهذا كان من المقاييس التى اتخذها بعض النحاة ولاسيما النحاه المفسرون فى ترجيح أحد التأويلات أو الوجوه الإعرابية وطرح الأخرى هو مقياس السياق.

ومن ذلك ما فعله الزمخشرى حين عرض الوجوه الإعرابية وتأويلات النحاه فى قوله تعالى : "الم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدىً للمتقين"(سورة البقرة الآيتان 1،2) فبعدما عرضها قال : "والذى هو أرسخ عرقـًا فى البلاغة، أن يُضرب عن هذه المحال صفحـًا، وأن يقال:إن قوله "الم" جملة برأسها ، أو طائفة من حروف المعجم مستقلة بنفسها، و"ذلك الكتاب " جملة ثانية ، و "لا ريب فيه " ثالثة ، و "هدى للمتقين" رابعة، وقد أصيب بترتيبها مفصل البلاغة وموجب حسن النظم ، حيث جيء بها متناسقة هكذا من غير نسق" (الزمخشري ، الكشاف ، 1998 ، ص49/1)

إن الزمخشرى يحيلنا إلى قرينة لفظية من قرائن السياق اللغوى هى قرينة التنغيم التى يُؤول على أساسها النص القرآنى السابق.

والتنغيم – كما يذكر الدكتور محمد حماسة – يساعد على التوزيع التحليلى للنص الواحد بحيث يمكن مع تنغيم معين أن يكون النص كله جملة واحدة، ومع تنغيم آخر يكون أكثر من جملة، وهو قرينة صوتية كاشفة عن اختيار المتكلم لنوع من أنواع التفسير النحوى الدلالى.(ينظر: حماسة ،النحو والدلالة،2000،ص117).

(7) وقد يقود السياق وفهم المعنى إلى صنع التأويل وإطلاق أحكام وتحديد ما يحتمله التركيب من أوجه، وقد يصبح هذا التأويل ضرورة، إذ إن إهماله والنظر

إلى البنية الشكلية وحسب، قد يؤدى إلى انحراف النص، والاصطدام مع النص ولاسيما إذا كان النص قرآنيـًا ويتعلق بالعقيدة أو الحدود فإنه قد يؤدى إلى الشرك والعياذ بالله ومن ذلك تناول المتلقى لقوله تعالى : " قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيـًّاما تدعوا فله الأسماء الحسنى" (سورة الإسراء ،من الآية110).

إذا أخذ المتلقى الكلام على ظاهره دون فهم المعنى وقع فى الشرك والعياذ بالله وذلك بإثبات مدعوين ، وهذا محال، لذلك ذهب النحاة إلى التأويل بالتقدير أو التضمين، فالجرجانى يذهب إلى أنه لما "كان محالا أن تعمد إلى اسمين كلاهما اسم شئ واحد فتعطف أحدهما على الآخر ، وكان محالا أن تقول " أيًّاما تدعو " وليس هناك إلا مدعو واحد ،لأن من شأن (أى) أن تكون أبدًا واحدًا من اثنين أو جماعة ، ومن ثَم لم يكن له بد من الإضافة إما لفظـًا او تقديرًا "(الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، 2005،ص375) ،ومن هنا قدر الجرجانى ضميرًا فى الفعل (ادعوا) والتقدير : (قل ادعوه الله أو ادعوا الرحمن).

وذهب الزمخشرى إلى تضمين الدعاء معنى التسمية، وبذلك يتعدى الفعل إلى مفعولين تقول " دعوته زيدًا ثم ينزل أحدهما استغناء عنه فيقال : دعوت زيدًا (الزمخشري ، الكشاف ،560/3) ، وكذا ذهب صاحب التحرير والتنوير بقوله : "والتقدير: سموا ربكم الله أو سموه الرحمن"(ابن عاشور، التحريروالتنوير ،15،237/1974) ، وهو ما ذهب إليه أيضـــا أبوحيان مبينًا أن الفعل (دعوت) يتعدى إلى مفعولين ثانيهما بحرف جر ،وعلى هذا يكون التقدير: ادعوا معبودكم بالله أو ادعوه بالرحمن (أبوحيان ،البحر،87/6).

(8) وقد يدفع اعتماد السياق كآلية من آليات التحليل إلى مخالفة النحوى لمذهبه فى التأويل والتوجيه النحوى للكلمات والجمل ،ومن ذلك تحليل بيت امرئ القيس :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفانى ولم أطلب قليلٌ من المال

فى هذا البيت توجه عاملان هما (كفانى) و (أطلب) إلى معمول واحد وهو (قليل) وظاهر البيت أنه يدخل فى باب التنازع. ومذهب سيبويه والبصريين كما حدد النحاة إعمال العامل الثانى ،ومذهب الكوفيين إعمال الأول ، وعلة البصريين القرب وعلة الكوفيية السبْق ، وكان هذا البيت من أشهر الأبيات التى استدل بها الكوفيون على إعمال الأول.

ولو سار سيبويه على مذهبه فى هذا الباب لأعمل الفعل الثانى (أطلب) ونصب كلمة (قليل) ، وقدّر فى الفعل الأول ضميرًا ليكون فاعلا، لكن سيبويه حكّم السياق فى تأويله للبيت، وخرج بالبيت من التنازع وأعمل الفعل الأول قال : " فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوبًا، إنما كان المطلوب عنده المُلك، وجعل القليل كافيًا ، ولم لم يرد ذلك ،ونصب فسد المعنى " (سيبويه ،79/1) .

وذهب ابن هشام الأنصارى إلى أن سيبويه أراد نفى التنازع من كلمة (قليل) (مغني اللبيب ،627/5) ،وذلك لأن ابن هشام يضع شرطًا لتحقيق التنازع، وهو أن يطلب العاملان المعمول من حيث المعنى (ابن هشام ،أوضح المسالك،1979،ص186/2)، وفى هذا البيت اختلف مطلوبا العاملين، فالعامل الأول (كفانى) طالب لـــ (لقليل) والعامل الثانى (أطلب) طالب لـــ (الملك) الذى هو

محذوف دل على ذلك السياق والبيت التالى لهذا البيت وهو :

ولكنما أسعى لمجد مؤَثَّـــل وقد يدرك المجد المؤَثَّـل أمثالى

ولذلك لو جعل (قليلاً) معمولاً لـــ (أطلب) ترتب على ذلك فساد المعنى .

وإذا انتقلنا إلى نحوىٍّ آخر وهو الإمام الجرجانى نجده يخبرنا عند تناوله لباب التنازع بأن مذهبه إعمال الثانى قال : " فأولى الفعلين فى قولك: (أكرمنى وأكرمت عبد الله) بالعمل أقربهما إلى الاسم"(الجرجاني ، المقتصد ،1982،ص336/1) ، لكننا نجده يخالف ذلك فى الجانب التحليلى ويبنى تحليله على المعنى، ومن ذلك تناوله لبيت ذى الرمة :

ولم أمدح لأرضيه بشعرى لئيمًا أن يكون أفاد مالا

قال : "أعمل (لم أمدح) الذى هو الأول فى صريح لفظ (لئيم)، و (أرضى) الذى هو الثانى فى ضميره، وذلك لأن إيقاع نفى المدح على لئيم صريحًا والمجئ به مكشوفا ظاهرًا هو الواجب من حيث كان أصل الغرض،وكان الإرضاء تعليلا له ، ولو أنه قال : " ولم أمدح لأرضى بشعرى لئيمًا" لكان قد أبهم الأمر فيما هو الأصل وأبانه فيما ليس بالأصل فاعرفه" (الجرجاني، دلائل الإعجاز،ص170).

إن الجرجانى يريد أن يخبرنا أن المقام قد اقتضى أن يذكر معمولاً لكل فعل من الفعلين وذلك ليحقق غرضًا أراده وهو نفى مدح اللئام عن نفسه وليقع نفى المدح على صريح لفظ لئيم ، ولأنه لو حذف مفعول (أمدح) لظن المتلقى أنه يريد نفى إرضاء اللئيم عن نفسه وهذا ليس مراده ، وهو بذلك يريد أن يقول لممدوحه أنه لا يمدح إلا الكرام.

إن الشاهدين السابقين وغيرهما يدلان على أنه ليس كل عاملين سبقا معمولاً واحدًا يُعد تنازعًا ، إذ لابد من النظر إلى المعنى أو السياق، وبذلك يمكن القول إن بعض الشواهد التى تبدو فى ظاهرها من باب التنازع قد تخرج عنه إذا عُرضت على السياق.

كذلك فالشاهدان السابقان يدلان على أن كثيرًا من النحاة بنوا تحليلاتهم فى باب التنازع وما جاء عليه من شواهد على المقاصد والسياق، وبذلك لا نستطيع أن نطلق حكمًا عامًا بأن مذهب البصريين فى التنازع إعمال الثانى، ومذهب الكوفيين إعمال الأول بل الأمر مرده إلى السياق.

(9) ويتدخل السياق فى تبرير تأويل قطع النعوت والمعطوفات المتعددة حيث ذهب النحاة إلى أنه إذا تعددت النعوت أو المعطوفات، تعين فى الأول الإتباع، وجـــاز فى الباقى الإتباع أو القطع إذا كان المنعوت نكرة (ينظر:ابن هشام:أوضح المسالك ، 313/3)، ويؤولون فى المقطوع بتقدير عامل يناسبه، وهذا القطع أو كسر الإعراب يستلزمه تأويل يعتمد على السياق لتبريره، وذلك لأن "تغيير الكلام المسوق لمعنى من المعانى، وصرفه عن سنن السلوك ينبئ عن اهتمام جديد من المتكلم، ويستجلب مزيد رغبة فيه من المخاطب" (أبوالسعود ،إرشاد العقل السليم،51/1)، ويوضح ذلك ابن جنى بقوله : " فكلما اختلفت الجمل كان الكلام أفانين وضروبًا ،فكان أبلغ إذا ألزم شرجًا واحدًا "(ابن جني، المحتسب

1994،ص198/2)، وينقل عن أبى عبيدة قوله : "إذا طال الكلام خرجوا من الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى الرفع لتختلف ضروبه وتتباين تراكيبه" (السابق،198/2)، كذلك يذهب الزركشى فى تعليل هذا القطع بقوله : "مراد المادح إبانة الممدوح من غيره ، فلابد من إبانة إعرابه عن غيره، ليدل اللفظ على المعنى المقصود"(الزركشي، البرهان،198/3).

ومن أمثلة ذلك قول أمية بن عائذ :

ويأوى إلى نسوة عُطــّلٍ وشعثًا مراضيع مثل السَّعالى

قال سيبويه :" كأنه حين قال : "نسوة عطل " صرن عنده ممن عُلم أنهن شُعث، ولكنه ذكر ذلك تشنيعًا لهن وتشويها. قال الخليل كأنه قال : وأذكرهن شعثًا إلا أنه هنا فِعْل لا يُستعمل إظهاره وإن شئت جررت على الصفة "(سيبويه/الكتاب،66/2).

وقال البغدادى فى تعليقه على البيت : "وأورده أيضًا ابن الناظم وابن هشام فى شرح الألفية على أن قوله: (شعثًا) منصوب بفعل مضمر على الاختصاص، ليبين أن هذا الضرب من النساء أسوأ حالا من الضرب الأول الذى هو العطــّل منهن، ومثل هذا يُسمى نصبا على الترحم"(البغدادي، الخزانة،427/2).

وهكذا فإن السياق كان السبب فى كسر الإعراب فى كلمة (شعثا) بمخالفتها لما قبلها، وهذه المخالفة استلزمت تأويلا يسوغ هذه المخالفة التى صنعها المبدع ليلفت الذهن إلى شئ جديد وهو بيان أن الشعث أسوأ حالا وأقبح منظرًا من العطــّل.

الخاتمة

لقد تجلى فيما سبق من نماذج أن للسياق والمقاصد دورًا كبيرًا في صنع التأويل وضبطه، واختيار الوجه التأويلي الراجح من تأويلات متعددة، وكذلك بيان قوة التأويل من ضعفه وصحته من خطئه ، فالسياق مقياس وميزان للتأويل.

وكان من أهم النتائج التي خلص إليها البحث مايلي :

1- أن النحويين القدماء بنوا قواعدهم على المقاصد والمعاني أكثر من الألفاظ والمباني.

2- أن سيبويه هو مؤسس النظرية السياقية تطبيقا لا تنظيرًا،ويمكن أن نطلق على نحوه النحو السياقي أو المقاصدي.

3- السياق آلية تصنع التأويل، وتضبطه ،وتوجهه الوجهة الصحيحة ،وتساعد على الترجيح بين التأويلات المختلفة،وتكشف التأويل الخطأ من الصواب.

4- تعدد السياق يؤدي إلى تعدد التأويلات وعدم مراعاته يؤدي إلى تأويلات ضعيفة أو بعيدة عن الصواب.

5- اعتماد السياق في التأويل قد يغير من الأحكام النحوية وينقلها من الوجوب إلى الجواز.

ويوصي البحث بإعادة رصد السياق في مصنفات النحاة وبناء نحوا يعتمد السياق منهجا، ولا يفصل تحليل النص عن الواقع والمحيط الخارجيين.

المصادروالمراجع

(1)ابن الأثير ،مجد الدين المبارك . المثل السائر ، القاهرة ، نهضة مصر (د.ت).
(2)أولمان ،ستيفن، دور الكلمة فى اللغة ، ترجمة د/ كمال بشر ، ط1 ، القاهرة ، مكتبة الشباب 1975م.
(3)البغدادى ،عبد القاهر، شرح أبيات مغنى اللبيب ، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف ،ط2، دمشق ، دار الثقافة العربية ،1414هـ ، 1993م
(4) البغدادى ،عبدالقاهر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي (د. ت).
(5) بشر ، د.كمال ، علم اللغة الاجتماعى (مدخل)، القاهرة ، دار الثقافة العربية (د.ت).
(6) بلجبيب ، د. رشيد ، أثر العناصر غير اللغوية فى صياغة المعنى، بحث بمجلة اللسان العربى، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الرباط (ع47) يونيو 1999م.
(7)الجرجانى ،عبد القاهر ، أسرار البلاغة ، تعليق محمود محمد شاكر ، جدة ، دار المدنى (د.ت).
(8)الجرجانى ،عبد القاهر ، دلائل الإعجاز ، تعليق محمود محمد شاكر ، ط5 ، القاهرة ،مكتبة الخانجى 2005 م
(9)الجرجانى ،عبد القاهر،المقتصد في شرح الإيضاح،تحقيق د/ كاظم بحر، العراق – دار الرشيد1982م.
(10)الجنابى د.أحمد نصيف ، منهج الخليل فى دراسة الدلالة القرآنية، بحث منشور ضمن كتاب المعجمية العربية ، مطبوعات المجمع العلمى العراقى، 1412هـ – 1992م
(11)ابن جنى ،أبو الفتح عثمان، الخاطريات، تحقيق د / على ذو الفقار، بيروت – لبنان، دار الغرب الإسلامى 1988م.
(12) ابن جنى ،أبو الفتح عثمان، الخصائص ، تحقيق محمد على النجار ،ط3، بيروت،1983م
(13)ابن جنى ،أبو الفتح عثمان،المحتسب فى تبين وجوه شواذ القراءات، تحقيق على النجدى الناصف ، والدكتور عبد الفتاح سليمان ، القاهرة،المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، 1415هـ – 1994 م.
(14)حسان، د. تمام ،اللغة العربية معناها ومبناها، المغرب – الدار البيضاء ، دار الثقافة 1494 م.
(15)حماسة ، د / محمد ، النحو والدلالة ، ط1 ، القاهرة ، دار الشروق 1420هـ – 2000م
(16) أبو حيان الأندلسي ،محمد بن يوسف ، تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد المقصود وعلى محمد معوض ، بيروت – دار الكتب العلمية (د.ت)
(17)الخالدى، سارة عبد الله ، أثر سياق الكلام في العلاقات النحوية عند سيبويه (ماجستير) كلية الآداب والعلوم الجامعة الامريكية – بيروت2006م.
(18)ابن دقيق العيد ، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، تحقيق العلامة أحمد محمد شاكر ، ط 2 ، القاهرة، مكتبة السنة،1414هـ– 1994م.

(19) ابن أبي الربيع ،عبيد، البسيط فى شرح جمل الزجاجى ، تحقيق د/ عياد الثبيتى ، بيروت – دار الغرب الإسلامى 1407هـ.
(20) الرمانى ، شرح كتاب سيبويه ، تحقيق ودراسة د / محمد إبراهيم رسالة دكتوراه ، كلية اللغة العربية جامعة أم القرى 1414هـ.
(21) رياض ،عادل فتحى ، دقائق البحث النحوى ،ط1 ، القاهرة – دار البصائر 1431هـ – 2010 م
(22) الزركشى ، البرهان فى علوم القرآن ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة ، دار التراث (د.ت).
(23) الزمخشرى ، عبد الله بن عمر ، الفائق فى غريب الحديث ، تحقيق الأستاذين على محمد البجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، بيروت ، دار الفكر ،1414هـ – 1993م.
(24) الزمخشرى ، عبد الله بن عمر، الكشاف ، تحقيق الشيخ عادل أحمد والشيخ على محمد، ط1 ، الرياض ، مكتبة العبيكان 1418 هـ – 1998م.
(25) السامرائى ،د.إبراهيم، النحو العربي نقد وبناء، بيروت، دار الصادق،1986.
(26)السبكى ،تقي الدين ، أحكام كل وما عليه تدل ،تحقيق حاتم صالح الضامن، ط1،دمشق ،دار البشائر1424هـ –2003 م.
(27) السعران ، د/ محمود ، علم اللغة مقدمة للقارئ العربى، بيروت ، دار النهضة (د.ت).
(28) أبوالسعود،تفسير أبى السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)، تحقيق عبد القادر أحمد عطا الرياض، مكتبة الرياض الحديثة (د.ت).
(29) السمين الحلبى، أحمد بن يوسف ،الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط ، ط1، دمشق، دار القلم 1406هـ– 1986 م.
(30) سيبويه، أبو عمرو بن عثمان ،الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد هاورن ، القاهرة – مكتبة الخانجى (د.ت).
(31) السيرافى ،أبو سعيد الحسن، شرح كتاب سيبويه ، تحقيق أحمد حسن وعلى سيد ، ط1 ، بيروت ،دار الكتب العلمية 1429 – 2008 م.
(32) السيوطى ، جلال الدين الأشباه والنظائر فى قواعد وفروع فقه الشافعية ، ط2 ، الرياض – مكتبة نزار مصطفى الباز، 1418هـ – 1977م.
(33) السيوطى ،جلال الدين، بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق الاستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ، بيروت ، دار الفكر 1399هـ – 1979م.
(34) الشاطبى ، إبراز المعانى من حرز الأمانى، تحقيق إبراهيم عطوة ، بيروت، دار الكتب العلمية 2002م
(35) الطلحى، ردة الله بن ردة ، دلالة السياق، رسالة دكتوراه ، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى 1418هـ.
(36) ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، تونس ، الدار التونسية للنشر 1984م.
(37) عبده ، د. عبد العزيز ، المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل – القسم الأول ، ط1 ،طرابلس،منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان 1391 هـ – 1982م.
(38) العكبرى ، أبو البقاء ، إعراب القراءات الشواذ ،تحقيق محمد السيد أحمد ، ط1 ، بيروت – عالم الكتب 1417هـ.

(39) العكبرى ، أبو البقاء ، التبيان فى إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، ط2، بيروت ، دارالجيل، 1407هـ-1987 م.
(40) ابن شتوى ، فهد ، دلالة السياق وأثرها فى توجيه المتشابه اللفظى فى قصة موسى عليه السلام، رسالة ماجستير، كلية الدعوة وأصول الدين – جامعة أم القرى 1429 هـ – 2005 م.
(41) القزوينى ،جلال الدين محمد ، الإيضاح فى علوم البلاغة ،ط1 ، بيروت – دار الكتب العلمية 1424 هـ – 2003 م
(42) ابن القيم الجوزية ، بدائع الفوائد ، تحقيق على بن محمد العمران – جده – دار علم الفوائد (د.ت).
(43) كشك د/ احمد ، اللغة والكلام أبحاث فى التداخل والتقريب ، القاهرة- مكتبة النهضة ، 1995م.
(44) المبرد، محمد بن يزيد ، المقتضب ، تحقيق ، محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – وزارة الأوقاف ،1415 هـ – 1994م.
(45) مختار ، أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ،ط1 ، الكويت – دار العروبة 1982م.
(46) أبو المكارم، د/ على ، أصول التفكير النحوى، ط1 ، القاهرة- دار غريب 2006م.
(47) الموسى ، نهاد ، نظرية النحو العربى فى ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث ، ط1 عمان ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1980
(48) ابن هشام الأنصارى ، جمال الدين ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ، ط 5 ، بيروت ، دار الجيل 1399 ، 1379م
(49) ابن هشام الأنصارى ، جمال الدين ، مغنى اللبيب عن كتاب الأعاريب ، تحقيق وشرح د/ عبد اللطيف محمد الخطيب ، ط1، الكويت – التراث العربى، 1421 – 2000م